مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٥٢

الأربعاء ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٤٠

نيويورك

الرئيس	السيدة باندور	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد ليشارتس
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسويرفا
	بولندا	السيدة يانياك
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد ترويولس يابرا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد الدويسان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/2019/837)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/2019/837)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، وسعادة السيد يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/837، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي.

أعطي الكلمة الآن للسيد كافاندو.

السيد كافاندو (*تكلم بالفرنسية*): أرحب بالفرصة التي أعطيتموني إياها، سيدتي الرئيسة، لأقدم إحاطة إلى مجلس الأمن وهو ينظر في تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/2019/837). أود في البداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أنقل تحياتي إلى أعضاء المجلس الآخرين.

إن إحاطة اليوم هي بشأن على الوثيقة المعنونة ”تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي“ التي تم نشرها في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وسبق تقديمها إلى المجلس للنظر فيها. ويتعلق الجزء الأول من إحاطتي ببعض الملاحظات المستقاة من التقرير. أما الجزء الثاني، فيوفر معلومات مستكملة عن عملي بشأن الحوار بين الأطراف البوروندية. وفي الجزء الثالث، سأقدم بعض التوصيات بشأن ضرورة أن تحافظ الأمم المتحدة على وجودها في بوروندي.

وفيما يتعلق بالملاحظات الواردة من التقرير، أود أن أشير إلى أن الحالة في بوروندي لا تزال متوترة في عدة نواح. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لوحظت زيادة في مستوى التعصب السياسي وتعرض الحريات المدنية والسياسية للتهديد. ولحسن الحظ، ردت الحكومة من خلال إنشاء إطار للحوار السياسي، والجمع بين الأحزاب السياسية، والمسؤولين المحليين وممثلي قوات الأمن. وينبغي تشجيع هذه المبادرة ودعمها، كما ينبغي الإشادة بالأربعة أحكام بالسجن لمدى الحياة الصادرة بحق مرتكبي جريم قتل أحد أعضاء المؤتمر الوطني من أجل الحرية في موبينغا في ١٨ آب/أغسطس، فضلا عن المناقشات الجارية بين المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا وسيادة القانون والحكومة فيما يتعلق بعودة الزعماء السياسيين من المنفى.

والملاحظة الثانية تتعلق بالعملية الانتخابية، التي، كما يعلم أعضاء المجلس، تديرها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. ومن المؤمل أن تكون هذه العملية شفافة. وكما نعلم جميعا، فإن الانتخابات سيئة التنظيم والمطعون فيها تشكل دائما سببا لنشوب النزاع.

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بالحالة الاجتماعية والاقتصادية. وليس ثمة حاجة لإجراء تحليل متعمق: فالحالة لا تزال تتدهور.

وتركز الملاحظة الرابعة على الحالة الأمنية، التي يجب الاعتراف، بأنها قد تحسنت في جميع أنحاء البلد، على الرغم

من أن الاعتداءات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي لا يزال يبلغ عنها في أماكن مختلفة. وعلى أي حال، فإن من المناسب تشجيع الحكومة على الوفاء بالتزاماتها بضمان سلامة جميع مواطنيها أيا كان الثمن، ووضع حد للإفلات من العقاب.

وتتعلق الملاحظة الخامسة والأخيرة بالحالة الإنسانية، التي لا تزال تبعث على القلق. ومع ذلك، يجب علينا الترحيب بالعودة الطوعية لآلاف اللاجئين إلى البلد، مع كفالة أن تجري عملية الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج بكرامة.

ولم يجر الحوار بين الأطراف البوروندية حتى الآن تحت رعاية جماعة شرق أفريقيا على الرغم من بدئه قبل أربع سنوات. ولا شك أن ذلك يعزى لانعدام الإرادة السياسية من جانب الدول الأطراف. ولا بد من القول أيضا أن ذلك بسبب عدم التزام دول المنطقة دون الإقليمية. ومن شأن هذا الحوار كان أن يساعد على بناء بوروندي شاملة للجميع في المستقبل، فنتجنب بذلك الشكوك واستمرار العراقيل التي شهدناها في الماضي.

وتقرر في مؤتمر القمة العادي العشرين لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا الذي عقد في أروشا في ١ شباط/فبراير أن يجري الوسيط مزيدا من المشاورات بغية عقد الحوار واختتامه. ولكن لم يحدث أي تغيير للأسف.

ونظرا لتلك الشكوك أجريت مشاورات مرة أخرى مع قادة المنطقة بدءا من الرئيس يويري موسيفيني والوسيط الذي اجتمع بي في مقر إقامته في أوغندا في ٢٣ آب/أغسطس. وأكد خلال المحادثات بصورة لا لبس فيها أنه سيواصل الوساطة جنبا إلى جنب مع الرئيس كاغامي رئيس جماعة شرق أفريقيا ورؤساء الدول الآخرين في المنطقة بدعم من الأمم المتحدة التي يطلب منها تقديم الدعم الهام والمستمر.

وبعد اكتمال تلك الخطوات مؤخرا، فقد حان الوقت لأن أختتم ولايتي بصفتي المبعوث الخاص إلى بوروندي. وقد أبلغت الأمين العام في حزيران/يونيه الماضي برغبتي في المغادرة. ولكنني تراجعت عن إعلان ذلك القرار رسميا بعد الاجتماع الذي عقدته مع الوسيط الذي كان مقررا عقده أساسا في ١٩ تموز/يوليه إلا أنه عقد في آب/أغسطس في نهاية المطاف. واليوم أؤكده.

ويمكنني القول إنه على الرغم من عدم تمكننا من اختتام عملية الحوار في بوروندي لا يزال دور الأمم المتحدة هاما للغاية. وقد ساعدنا بلا شك في إذكاء الوعي بين قادة المنطقة بأن تحقيق الاستقرار في بوروندي شرط أساسي لإحلال السلام الشامل في المنطقة بأسرها.

آخذا في الاعتبار تلك النقطة الهامة التي ذكرتها للتو – الالتزام المستمر من جانب الأمم المتحدة إزاء بوروندي – أود أن أذكر بإيجاز ولو على سبيل المساءلة بعض الأنشطة الرئيسية التي نُفّذت في إطار الولاية المنوطة بي.

فمنذ تعييني من قبل الأمين العام في ٥ أيار/مايو ٢٠١٧ في منصب المبعوث الخاص إلى بوروندي لم أدخر جهدا لمساعدة المنطقة في تيسير إنجاز عملية الحوار بين الأطراف البوروندية. وفي ذلك الصدد زرت المنطقة في العديد من المناسبات وتشاورت مع القادة الرئيسيين، بما في ذلك الوسيط والميسر وكذلك أصحاب المصلحة البوروندية.

واجتمعت أيضا في كثير من المناسبات مع سلطات الاتحاد الأفريقي بهدف زيادة وعيهم وطلبت منهم الالتزام بالتوصل إلى حل توافقي في بوروندي. واتصلت أيضا ببعض رؤساء الدول الأفريقية للغرض نفسه دائما.

وخلال عملي الذي استمر لعامين ونصف العام استقبلني الرئيس بيير نكورونزيزا ذات مرة. وكان ذلك تحديدا في اليوم التالي لتعييني في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وللأسف لم تتحقق بعد تلك الآمال التي بعثها الاجتماع الأول مع رئيس دولة

بوروندي، وخاصة بشأن المسائل المتعلقة بالحوار والتعاون مع الأمم المتحدة، بما في ذلك التوقيع على اتفاق مركز البعثة.

وخلال زياراتي الدورية إلى بوروندي نظمت دورات عمل مع الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية والقادة في جانبي المعارضة والحزب الحاكم. واجتمعت أيضا مع ممثلي المجتمع المدني والطوائف الدينية والمنظمات النسائية والشبابية فضلا عن الدبلوماسيين المعتمدين في البلد بطبيعة الحال. واجتمعت مع أعضاء المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا وسيادة القانون لإقناعهم بالمشاركة في الحوار بوصفه السبيل الوحيد الذي سيمكنهم من العمل على إعادة بناء البلد وإحيائه. وبنى مكتبي في بوجمبورا علاقات التعاون مع جميع الأطراف المعنية، وخاصة مع ممثلي الحكومة والمجتمع الدولي والجهات الفاعلة السياسية الرئيسية.

وفي إطار الفريق العامل التقني المشترك لدعم جهود الميسر قدم مكتبي الدعم التقني واللوجستي والمالي، فأسهم بذلك في عقد العديد من المشاورات، بما في ذلك الجلسات العامة للحوار في أروشا وعنتيبي.

وكثيرا ما ساعد الدعم المتعدد الأوجه الذي قدمه مكتبي، فضلا عن تعاوني الشخصي مع الميسر والوسيط في إزالة بعض العقبات السياسية والتقنية، علاوة على السماح بمواصلة عملية السلام في بوروندي.

وأتيحت لي الفرصة منذ توليّ المنصب لتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس بشأن تطورات الوضع في بوروندي. وأعرب عن تقديري لتعليقات الأعضاء ومشورتهم وتشجيعهم. وإذ أختتم ولايتي، أود أن أشكرهم على ذلك، فضلا عن مساعدتهم المستمرة ودعمهم الشامل. وأشكر الأمين العام على الثقة التي أولاني إياها طوال فترة ولايتي. وأشكر السفير يورغ لاوبر، رئيس لجنة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام. وأود أن أشكر جميع زملائي، وخاصة موظفي مكتب المبعوث الخاص في بوجومبورا وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام هنا في نيويورك. وأشكر السلطات في بوروندي وشعبها. وباختصار، أود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع الذين أسهموا في تيسير عملي خلال العامين الماضيين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد كافاندو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لاوبر.

السيد لاوبر (سويسرا) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، أشكر مجلس الأمن على دعوتي لتقديم هذه الإحاطة فضلا عن التعاون الممتاز بين المجلس ولجنة بناء السلام.

ووفقا للممارسة المتبعة وافق أعضاء التشكيلة على هذا البيان، بما في ذلك البلد المعني، بوروندي. وأتيحت لي فرصة لتقديم لمحة عامة عن تعاون التشكيلة مع بوروندي والمجلس أثناء الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي عقد في ٢٨ آب/أغسطس. وأكدتُ في تلك المناسبة أن المناقشات التي دارت في إطار التشكيلة تعبّر عن التزام مشترك بمواصلة دعم بوروندي خلال الفترة المؤدية إلى الانتخابات في عام ٢٠٢٠ وما بعدها بهدف توطيد السلام وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر استقبلني على هامش افتتاح الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة معالي السيد إيزكييل نيبيجيرا، وزير خارجية بوروندي لعقد اجتماع ثنائي. وتركزت المناقشات بيننا على الخطوات التالية فيما يتعلق بأنشطة بناء السلام في بوروندي، بما في ذلك زيارتي المقبلة للبلد بصفتي رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام. وذكرت أن التشكيلة ستواصل عملها باعتبارها منبرا للحوار بشأن التعاون بين بوروندي وشركائها الدوليين دعما لتنفيذ خطة التنمية الوطنية البوروندية.

كما سلطت الضوء على أهمية منع حدوث تباطؤ في البرامج الاجتماعية – الاقتصادية مع اقتراب انتخابات عام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، شددت على الحاجة إلى إجراء انتخابات سلمية وحرة ونزيهة وشاملة للجميع، وأشرت إلى أن لجنة بناء السلام يمكن أن تكون بمثابة منبر لتحديد الأنشطة التي تدعم تهيئة بيئة مواتية لعملية من هذا القبيل.

وأشار وزير الخارجية إلى أن وزارة الداخلية في بوروندي عقدت اجتماعات مؤخرا بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، بما في ذلك حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية، وأن الحكومة وجهت دعوة من أجل التسامح إلى جميع الجهات الفاعلة السياسية. وفي مناسبات سابقة، شددت على أهمية كفالة أن يكون عمل لجنة بناء السلام مكملا ومتسقا مع عمل الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك مجلس الأمن والدول الأعضاء في المنطقة ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

وتمشيا مع هذا النهج، أواصل العمل مع المحاورين الرئيسيين بشأن التطورات في بوروندي. وتشرفت مؤخرا بتبادل الأفكار مع الأمين العام لجماعة شرق أفريقيا، السفير ليبرا مفوموكيكو؛ ومساعدة الأمين العام لشؤون أفريقيا، السيدة بينتو كيتا؛ والمبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، السيد ميشيل كافاندو، وهو أيضا في القاعة اليوم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري للمبعوث الخاص على علاقة العمل الممتازة بيننا وعلى دعمه وما يقدمه من مشورة والتزامه. أود الآن أن أنتقل إلى التطورات الجارية في بوروندي ذات الأهمية من منظور بناء السلام، وإلى ما تعنيه بالنسبة لعمل التشكيلة.

أولا، إن الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة في ٢٠٢٠ لا تزال تشكل السياق السياسي في البلد. وأكد ممثلو الحكومة البوروندية في عدة مناسبات بأن الرئيس نكورونزيزا لن يترشح في الانتخابات المقبلة. ويتوقع أن يختار الحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، مرشحه الرئاسي في أوائل عام ٢٠٢٠.

ووفقا لتقارير وسائط الإعلام، فقد عاد العديد من السياسيين المنتمين إلى أحزاب المعارضة في الآونة الأخيرة إلى بوروندي للنقاش بشأن عودتهم إلى الوطن وبشأن العملية الانتخابية الحالية. وفي الوقت نفسه، فقد أثارت تقارير أفادت بانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان وحوادث إلحاق أضرار بالهياكل الأساسية التي تخص الأحزاب السياسية القلق إزاء الحيز الديمقراطي قبل الانتخابات.

وخلال الاجتماع السابق للتشكيلة، في ١٢ حزيران/يونيه، أبلغ الممثل الدائم لبوروندي، السفير ألبرت شينغيرو، الدول الأعضاء في لجنة بناء السلام بالحالة المتقدمة فيما يخص الأعمال التحضيرية للانتخابات، بما في ذلك اعتماد الحكومة لخريطة طريق كايانزا، وإنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، واعتماد قانون الانتخابات في نيسان/أبريل، ونشر الجدول الزمني للانتخابات في حزيران/يونيه. كما جرى إبلاغ تشكيلة بوروندي بتمرير قانون ميزانية ٢٠١٩-٢٠٢٠، الذي ينص على تمويل انتخابات ٢٠٢٠ باستخدام الموارد المحلية. وفي الوقت ذاته، يمكن أن تكون التشكيلة بمثابة منبر لتحديد المساعدة في أنشطة لا تدخل ضمن الميزانية التشغيلية للانتخابات والتي يمكن أن تسهم في تهيئة بيئة مواتية لانتخابات سلمية وحرة ونزيهة وشاملة للجميع.

ثانيا، إن العودة الطوعية للاجئين البوروندیين من البلدان المجاورة أمر حاسم الأهمية لبناء السلام، لا سيما على مستوى المجتمع المحلي. وفي الاجتماع الأخير للتشكيلة، أبلغ الممثل الدائم لبوروندي الأعضاء بعودة أعداد كبيرة من البوروندیين إلى البلد من تنزانيا المجاورة. وقد دعت الدول الأعضاء باستمرار إلى تنظيم هذه العودة في إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي وشددت على مبادئ العودة الطوعية والكريمة والآمنة. وكانت

لجنة بناء السلام أيضا بمثابة منبر لتسليط الضوء على احتياجات التمويل المستمرة لدعم العودة الطوعية والكريمة للبوروندیين من البلدان المجاورة بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فضلا عن الجهود المتعددة الوكالات التي تهدف إلى تمكين الإدماج المستدام للعائدين.

ثالثا، لا يزال التعاون الاجتماعي والاقتصادي أساسيا للحد من مواطن الضعف وتعزيز القدرة على الصمود وتحسين التأهب للكوارث والاستجابة لها في بوروندي. وقد جمع التعاون في ما يتعلق بتنفيذ خطة التصدي لفيروس إيبولا بين حكومة بوروندي والشركاء التقنيين والماليين، بما في ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار نهج متعدد الشركاء ومتعدد القطاعات يتمحور حول شاغل رئيسي للسكان البوروندیين.

وقد أبدت الدول الأعضاء في لجنة بناء السلام رغبتها في تكثيف الحوار مع حكومة بوروندي على الصعيدين الاستراتيجي والقطاعي لدعم تنفيذ أولويات بوروندي الإنمائية. كما تواصل التشكيلة العمل كمنبر لجمع الشركاء، بما في ذلك البنك الدولي، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المنصوص عليها في الأطر الاستراتيجية ذات الصلة وتماشيا مع خطة التنمية الوطنية.

وأخيرا، فإن الإدماج الفعال والمجدي للمرأة والشباب في الحياة العامة ومشاركتهم الكاملة في صنع القرار بشأن مستقبل بلدهم عامل حاسم للحفاظ على السلام. وقد دعت الصيغة الثانية للمؤتمر الدولي للقيادات النسائية، التي عقدتها السيدة الأولى في بوروندي، السيدة دينيس نكورونزيزا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، النساء إلى متابعة مصيرهن والتحلي بالشجاعة والتصرف باعتبار أن توطيد السلام هو عملهم. وتمشيا مع الاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام، أعربت الدول الأعضاء أيضا عن دعمها لتمكين المرأة في بوروندي. ويمكن للجنة بناء السلام الاضطلاع بدور آخر – وينبغي في الواقع أن تكثف جهودها – دعما للمبادرات الرامية إلى منع نشوب الصراعات والتخفيف من حدة التوترات على مستوى المجتمع المحلي. وتمتد أهمية هذه المبادرات في تعزيز الحوار والمصالحة إلى ما بعد الفترة الانتخابية حيث تعمل على تعزيز القدرة على الصمود والحفاظ على المكاسب التي تحققت من خلال اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي.

ويدعم صندوق بناء السلام مشاريع تعزز الحوار المحلي والتماسك الاجتماعي والمصالحة وتسوية النزاعات ومنع نشوبها وتمكين النساء والشباب وإعادة الإدماج الطوعي للاجئين. ويزيد إجمالي ميزانية المشاريع التشغيلية التي تمت الموافقة عليها في إطار صندوق بناء السلام قليلا عن ١٤ مليون دولار. وكما أوضحت شهادات الوسيطات البوروندیات، فإن دعم مشاركة المرأة في عمليات السلام يجب أن يتبع نهج واسع النطاق يشمل تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة من خلال الأنشطة المدرة للدخل.

وأعتزم مواصلة الاضطلاع بولايتي في تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام بما يتفق مع الأولويات والتوصيات التي تلقت دعم الدول الأعضاء في التشكيلة، بما في ذلك إمكانيات أن ترافق لجنة بناء السلام بوروندي على طول الدرب صوب إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وسلمية في عام ٢٠٢٠، فضلا عن مواصلة الحوار الاجتماعي والاقتصادي مع الحكومة وشركائها الدوليين. وبالتعاون الوثيق مع نظرائي البوروندیين سأواصل الترويج للجنة بوصفها منبرا للحوار وتبادل الآراء بين بوروندي وطائفة واسعة من الدول الأعضاء والشركاء في إطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وبالتعاون الوثيق مع السلطات البوروندية، فإنني أقوم أيضا بالإعداد لزيارة إلى بوروندي. وكما جرت العادة، سوف أسعى إلى إشراك طائفة واسعة من المحاورين، من ممثلي الحكومة والأحزاب السياسية إلى المجتمع المدني والنساء والشباب والجهات الاقتصادية الفاعلة والشركاء الدوليين والإقليميين.

وأود أن أختتم بالملاحظات والتوصيات التالية. أولا، أشجع الأمم المتحدة على مواصلة العمل في بوروندي عن طريق اتباع نهج متكامل، مع الاستفادة من مواطن قوة كل كيان والسعي نحو تحقيق اتساق السياسات من أجل توطيد مكاسب بناء السلام والبقاء يقظين للمخاطر التي تهدد هذه المكاسب.

ثانيا، ينبغي لحكومة بوروندي والأحزاب السياسية وأصحاب المصلحة الآخرين، بدعم الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، العمل معا من أجل تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وحرة ونزيهة وشاملة للجميع، بما في ذلك الجهود الرامية إلى كفالة الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان.

ثالثا، أدعو جميع الدول الأعضاء إلى زيادة دعمها للمشاريع والمبادرات الرامية إلى الحد من العنف والتخفيف من حدة التوتر، بما في ذلك على مستوى المجتمعات المحلية طوال جميع مراحل الدورة الانتخابية. وسأواصل تشجيع التشكيلة على أن تكون بمثابة منبر لتحديد الإمكانات الأخرى لتوسيع نطاق هذا الدعم.

رابعا، ثمة حاجة ملحة لتمويل الخطة المشتركة لعام ٢٠١٩ لعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم. إن خطة الاستجابة المشتركة بين الوكالات هذه مصممة للتمكين من العودة الآمنة والكريمة للاجئين البوروندیين من المنطقة دون الإقليمية إلى وطنهم ولتعزيز قدرتهم على الصمود وإعادة إدماجهم على نحو مستدام. وأدعو الدول الأعضاء إلى تقديم أقصى قدر ممكن من الدعم إلى هذه الخطة الشاملة، التي تشكل نموذجاً في الاستفادة من أوجه التآزر بين الخطط الإنسانية والإنمائية القائمة، بما في ذلك خطة بوروندي للتنمية الوطنية، بغية ضمان إعادة الإدماج على نحو مستدام. وهنالك حاجة مماثلة إلى مواصلة تقديم المساعدة للحفاظ على المعايير الإنسانية في مخيمات اللاجئين من أجل ضمان أن تظلّ العودة قراراً طوعياً بالكامل.

خامساً، من خلال التشكيلة، سأواصل الجهود الرامية إلى استمرار الدعم الدولي لتنفيذ خطة التنمية الوطنية والمساعدة في الحوار بين حكومة بوروندي والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف حول الأولويات المحددة في الخطة.

وأشكر أعضاء المجلس على اهتمامهم ودعمهم المستمر للجنة بناء السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير لاوبر على إحاطته.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا.

نشكر الرئيس السابق لبوركينا فاسو، السيد ميشيل كافاندو، بصفته المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي، والسفير يورغ لاوبر، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الثاقبتين بشأن تطور الحالة في بوروندي وعلى التزامهما الثابت بالعملية.

تنتهز جنوب أفريقيا هذه الفرصة للإعراب عن خالص امتناننا للمبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي على جهوده الدؤوبة الرامية إلى قيادة الدور الداعم الذي تقوم به الأمم المتحدة في الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا. ونعرب عن الشكر له على دوره في التواصل مع جميع أصحاب المصلحة في عملية بوروندي وعلى عمله مع جميع الأطراف البوروندية من أجل وضع تدابير بناء الثقة التي تشتد الحاجة إليها لتحسين حقوق الإنسان والحالة الأمنية في البلد. ويعزز عمله مع الحكومة وقيادة جماعة شرق أفريقيا تهيئة بيئة مواتية للحوار السياسي وعملية مصالحة شاملة للجميع.

ونرحّب بتقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/2019/837)، الذي يعبّر عن آخر التطورات في البلد. ونحيط علماً بالاقتراحات المطروحة بشأن أفضل السبل الكفيلة بتعزيز

الحوار الشامل للجميع والدور المحتمل للأمم المتحدة في التحضير للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٠. وهذا من شأنه أن يدعم الجهود التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا، المكلفة بمسؤولية الإشراف على عملية بوروندي.

تواصل جنوب أفريقيا تقديم الدعم الكامل للعملية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، وفقاً لروح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، وذلك بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونرحّب بالتواصل الذي جرى مؤخرا بين السيد يويري موسيفيني رئيس أوغندا، بصفته الوسيط في هذه العملية، والمبعوث الخاص كافاندو في ٢٣ آب/أغسطس. ونشير باهتمام إلى الورقة غير الرسمية المؤلفة من ثلاث نقاط، التي تدلّ على تعزيز جهود الوساطة وتوليد الزخم الذي تشتد الحاجة إليه في عملية بوروندي. وفي هذا الصدد، فإن عمل رئيس تنزانيا السابق بنيامين مكابا لا يُقدّر بثمن. ونتطلّع إلى قيادة جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي في رسم مسار بوروندي بمساعدة من الأمم المتحدة وبالتنسيق معها.

وتحثّ جنوب أفريقيا المجلس على مواصلة تنسيق مواقفه مع مواقف مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عند التعامل مع المسائل الأفريقية. وقد حددت أفريقيا بوضوح المنظمات الإقليمية التي تتعامل بشكل منهجي مع المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الأفريقيين. ونرى أننا لن نتمكّن من معالجة أي مأزق سياسي في بوروندي إلا بالحوار الشامل للجميع وأن ذلك يتطلب من المجتمع الدولي دعم مبادرات جماعة شرق أفريقيا. وينبغي أن تكون هناك بيئة مواتية للحوار بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في العملية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا.

وستقف جنوب أفريقيا دائماً، بوصفها ضامنا لاتفاق أروشا وفي إطار إرث الرئيس السابق نيلسون مانديلا، على أهبة الاستعداد لدعم حكومة وشعب بوروندي في توطيدهما للسلام وكذلك للمساعدة في تنمية بلدهما. ونهنئ حكومة بوروندي على بدء عدد من العمليات التحضيرية للانتخابات، ولا سيما إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة واعتماد قانون الانتخابات البوروندي ونشر الجدول الزمني لانتخابات عام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشادة بإنشاء أحزاب سياسية جديدة وقرار الحكومة بإنشاء لجان مشتركة على الصعيد الوطني، تضم شبابا من جميع الأحزاب السياسية في محاولة لتجنب العنف المتصل بالانتخابات. ويجب السماح لجميع الأحزاب بحشد الدعم في جميع أنحاء البلد دون عوائق. وينبغي ألا تكون هناك مناطق محظورة على أي سياسي أو أي حزب سياسي.

وترحّب جنوب أفريقيا بالالتزام الذي قطعه الرئيس بيير نكورونزيزا بعدم الترشّح للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠ ونتطلع إلى أن تعمل الحكومة والأحزاب السياسية معاً من أجل إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع. ويجب أن يكون البوروندیون هم المستفيدين من الانتخابات الحرة والنزيهة التي يمكنها أن تحقق الديمقراطية والتنمية بمساعدة من المنطقة. ونشعر بالتشجيع إزاء استمرار استقرار الحالة الأمنية في البلد ونُشيد بقرار حكومة بوروندي تمويلَ الانتخابات من الميزانية الوطنية بما أنها مسؤولية سيادية. بيد أننا نشجع بوروندي على العمل بشكل وثيق مع جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي لتوفير بيئة مواتية حقاً، وفقاً لروح اتفاق أروشا.

ونشيد بإسهام بوروندي في السلام والأمن الدوليين عن طريق نشر أكثر من ٦ ٠٠٠ من الرجال والنساء البوروندیين في العديد من عمليات حفظ السلام، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال. وبصفتنا عضواً في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، نهنّئ بوروندي على التزامها بتعزيز السلام والأمن من خلال المساهمة في إسكات دوي البنادق في أفريقيا.

لا تزال جنوب أفريقيا يساورها قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية في البلد. فهنالك تقريباً ١,٨ مليون بوروندي بحاجة إلى

المساعدة الإنسانية، مع ارتفاع نسبة الذين يعانون من سوء التغذية. ونحثّ مجلس الأمن والمجتمع الدولي على القيام بالمزيد من أجل التخفيف من وطأة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والحالة الإنسانية التي تواجه شعب بوروندي وندعو الشركاء إلى دعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية لما فيه مصلحة الشعب البوروندي.

ونشعر بالتشجيع إزاء العملية الجارية للعودة الطوعية للاجئين البوروندیين، والتي شهدت منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ عودة ٠٠٠ ٧٨ من اللاجئين إلى بوروندي. فتزايد أعداد العائدين هو مظهر من مظاهر استعادة السلام والاستقرار في البلد، وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة من أجل إعادتهم إلى وطنهم وإعادة إدماجهم، فيما لا تزال خطة الاستجابة الإنسانية تعاني من نقص شديد في التمويل.

في الختام، نناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي دعمَ حكومة بوروندي وعملية الوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا لأنها تُرسي الأساس لتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات ديمقراطية ولدعم النقل السلمي للسلطة من أجل كفالة السلام والاستقرار بعد عام ٢٠٢٠.

ونشكر السيد لاوبر والسيد كافاندو على عملهما وإحاطتيهما للمجلس اليوم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام وسفير سويسرا على إحاطتيهما، وقبل كل شيء، على ما قاما به من عمل في دعم السلام والمصالحة في بوروندي.

تود فرنسا أيضا أن ترى سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في بوروندي، وأن ترى البلد يشهد تحقيق التنمية والنمو ويستفيد من الزخم الحالي في منطقة البحيرات الكبرى. وستشكل انتخابات عام ٢٠٢٠ لحظة حاسمة؛ فما من شيء عدا تنظيم انتخابات حرة سيتيح لبوروندي إيجاد سبيلا للعودة إلى الاستقرار. ويجب وضع المواعيد النهائية للانتخابات بتوافق الآراء، وبثقة من جميع الأطراف السياسية الفاعلة والمواطنين. ويسهم في تخفيض التوترات التزام الرئيس نكورونزيزا بعدم الترشح مجددا للانتخابات والمناقشات الجارية مع بعض القادة السياسيين في المنفى، غير أنه يجب وقف العنف ضد النشطاء والاعتقال التعسفي للصحفيين وأعضاء المعارضة وأعمال التخريب ضد مكاتب حزب المعارضة. وتحث فرنسا السلطات البوروندية على محاكمة الجناة وبذل كل الجهود الممكنة لضمان عدم تكرار هذه الأعمال.

وسيكون ضمان حرية التعبير أثناء الحملة وفتح الحيز السياسي وضمان أمن المرشحين ومؤيديهم من مختلف الأحزاب موضع ترحيب. ويمكن لوضع تدابير تقنية مثل مراقبة المواطنين للانتخابات والشفافية في عد الأصوات أن تساعد أيضا على بناء تلك الثقة. وقد أعرب العديد من الشركاء عن استعدادهم لدعم بوروندي في التحضير للانتخابات إذا رغبت في ذلك. وتشجع فرنسا بقوة السلطات البوروندية على اغتنام هذه الفرصة.

وفي الوقت نفسه، لا يزال يساور فرنسا القلق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البلد وكذلك العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، وإغلاق مكتب حقوق الإنسان في بوروندي. ونشجع السلطات البوروندية على إبداء الاحترام الكامل لالتزاماتها الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان. فهذه التدابير ضرورية أيضا لإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع. وفي هذا الصدد، ستواصل فرنسا رصد الحالة الإنسانية باهتمام كبير.

وإلى جانب التحضير للانتخابات، ووفقا لروح اتفاق أروشا، لا يزال إجراء حوار سياسي أمرا ضروريا لإعادة الحالة إلى طبيعتها. فهذا الحوار سيساعد أيضا على بناء الثقة في العملية الانتخابية ومنع إجراء الانتخابات في جو من التوتر.

وتشجع فرنسا جماعة شرق أفريقيا على مواصلة ما تبذله من جهود للوساطة، وتدعو كذلك السلطات البوروندية إلى الدخول في حوار مع المبعوث الخاص للأمين العام. وفي الفترة المحورية المقبلة، من المهم أن تواصل الأمم المتحدة المشاركة بشكل كامل. ولهذا التركيز القوي ما يبرره، سواء بسبب رصد مرحلة ما قبل الانتخابات أو بسبب الخطر الذي قد يشكله أي تدهور للحالة في بوروندي على المنطقة. ولهذا السبب لا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهل الحالة في البلد.

ولا يزال التزام الأمين العام وفريقه ضروريا أكثر من أي وقت مضى. ونؤيد تأييدا تاما توصيات الأمين العام. وبناء على ذلك، تحث فرنسا بوروندي على الانتهاء دون تأخير من وضع اتفاق بشأن مركز بعثة مكتب المبعوث الخاص، على نحو ما طلب الأمين العام.

وأود أن أختتم بياني بقول إننا نأسف لمغادرة المبعوث الخاص، ونشاطره رأيه القائل بأنه يجب على الأمم المتحدة مواصلة مشاركتها في بوروندي، وبتوجيه خالص الشكر بصفة شخصية إلى الرئيس كافاندو.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص كافاندو على عمله لسنتين ونصف من أجل تعزيز السلام والاستقرار في بوروندي. لقد اضطلع مكتبه بدور هام في العمل على تحقيق الاستقرار في البلد وتعزيز الحوار السياسي. ونتطلع إلى العمل مع خلفه لدعم بوروندي من خلال إجراء انتخابات ذات مصداقية، والنقل السلمي للسلطة. وأشكر السفير لاوبر على إحاطته وعلى تشجيعه على مواصلة الحوار.

إن مجلس الأمن مكلف بصون السلم والأمن الدوليين، إلا أن ما يعنيه هذا حقا،في العديد من الحالات هو الاستثمار في الظروف التي تؤدي إلى ازدهار الإنسان في نهاية المطاف. وببساطة، إن ذلك يعني الاستثمار في مستقبل البلدان وشعوبها.

إن انتخابات أيار/مايو ٢٠٢٠ هي مفتاح مستقبل بوروندي. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن تكون الانتخابات شاملة للجميع وحرة ونزيهة، على نحو ما ذكر ممثلا فرنسا وسويسرا والرئيسة. فللنساء والشباب البالغين وزعماء المعارضة والحزب الحاكم وممثلي المجتمع المدني والصحفيين والنشطاء السياسيين البارزين واللاجئين المشردين بسبب العنف السياسي جميعا دور متساو.

ونرحب بالملاحظات التي أبداها الرئيس نكورونزيزا مؤخرا للتأكيد على التزامه بإجراء انتخابات سلمية، وأشجع الحكومة على اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق هذا الهدف. وإحدى هذه الخطوات هي السماح لمراقبي الانتخابات الدوليين والمحليين بالوصول دون عوائق للعملية الانتخابية.

كما أن تهيئة بيئة سياسية مفتوحة ومتساهلة أمر بالغ الأهمية لإجراء انتخابات ذات مصداقية. وينبغي أن يحظى المرشحون السياسيون من جميع الأحزاب بحرية تنظيم حملاتهم دون خوف من الانتقام أو التشويش. ونشعر بالقلق إزاء الهجمات المتكررة والمضايقات التي تستهدف أعضاء أحزاب المعارضة والتقارير الواردة عن أعمال العنف والتخويف ذات الدوافع السياسية. فعلى سبيل المثال، لن يؤدي تدمير المكاتب السياسية الإقليمية لحزب المؤتمر الوطني للحرية (Congrès national pour la liberté) مؤخرا إلا إلى قمع الأصوات المعارضة وتقويض حرية التعبير. وحالات الاعتقال خارج نطاق القضاء وحوادث الضرب وأعمال الترهيب وحالات الاختطاف التي أبلغ عنها أعمال غير مقبولة في مجتمع حر. ونناشد جميع الأحزاب السياسية ومؤيديها إلى تنظيم حملاتهم بطريقة سلمية وإلى نبذ العنف.

وتستند هذه القناعات إلى اعتقادنا الأوسع نطاقا بأن الحريات المدنية الأساسية ضرورية لتحقيق الديمقراطية. ونحث الحكومة البوروندية على احترام الالتزامات القانونية الدولية للبلد فيما يتعلق بالحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ويجب السماح للصحفيين والنشطاء ومنظمات المجتمع المدني بالعمل بصورة مستقلة، ودون تهديدات بالتخويف والعنف. وينبغي أن يحظى جميع المواطنين البوروندیين بحرية المشاركة الكاملة والفعالة في العملية الانتخابية.

كما تظل العودة الطوعية للاجئين البوروندیين أولوية قصوى بالنسبة لمستقبل الاستقرار في البلد والمنطقة. فهؤلاء المواطنون جزء لا يتجزأ من النسيج الوطني لبوروندي، وهناك حاجة الآن لمشاركتهم الفعالة في الحياة المدنية والسياسية أكثر من أي وقت مضى. ونحث حكومتي بوروندي وتنزانيا على العمل عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبلدان المنطقة، والمنظمات الدولية غير الحكومية من أجل تيسير العودة الطوعية والكريمة والآمنة للمواطنين البوروندیين دون تهديد أو مضايقة.

وفي حين تحث الولايات المتحدة بوروندي على القيام بالاستثمارات اللازمة في مستقبلها، فإننا نستثمر في هذا المستقبل أيضا. فكل عام نساهم بأكثر من ٥٠ مليون دولار في المعونة الثنائية، التي تمس حياة جميع المواطنين البوروندیين تقريبا من خلال دعم القطاع الصحي والنمو الاقتصادي وبناء السلام. كما نقيم شراكة مع برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ إلى اللاجئين البوروندیين والكونغوليين، بمن فيهم الأطفال. ونشعر بالتفاؤل إزاء التقدم الملحوظ الذي أحرزته السلطات البوروندية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وفي حين لا يزال هناك عمل يتعين القيام به بشأن التأهب لمواجهة الملاريا وفيروس إيبولا، تم اتخاذ خطوات هامة، ونشجع حكومة بوروندي على مواصلة تلك الجهود.

وتؤثر التطورات في بوروندي تأثيرا مباشرا على منطقة البحيرات الكبرى بأسرها، الأمر الذي يعني أن تحسين حالة حقوق الإنسان في بوروندي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع، لن يضيء مستقبل بوروندي فحسب، بل مستقبل وسط أفريقيا وشرق أفريقيا بأسرهما أيضا. وستواصل الولايات المتحدة الاستثمار في تحقيق هذا المستقبل الأفضل، ونحث جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

السيد بوليانسكيي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيد كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام، والسيد يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وأود أن أبدأ ببضع كلمات بشأن تقرير الأمين العام (S/2019/837) الذي قُدم إلى اجتماع اليوم. وأود أن أعترف بأننا ذُهلنا للسرعة اللافتة للنظر التي أُعد بها. إن استعداد الأمانة العامة لتكبد تكاليف إضافية أمر ملفت للنظر في ضوء الصعوبات المالية الراهنة للأمم المتحدة، التي ما انفك الأمين العام ينبهنا إليها بقلق. ونحث الأمانة العامة على التقيد بدقة مستقبلا، بقرارات المجلس، وعدم السماح بمثل هذا النوع من التبذير.

وننتقل إلى مضمون التقرير، فيسعدنا أن الحالة الأمنية في بوروندي ما زالت بصفة جوهرية دون تغيير منذ عقد الحوار التفاعلي غير الرسمي بشأن بوروندي في نهاية آب/أغسطس. ولا تزال الحالة هادئة نسبيا، وتنم عن بوادر لتحقيق الاستقرار. ولا تزال العودة الطوعية للاجئين مستمرة. وفي هذا الصدد، رحبنا بالتوقيع في آب/أغسطس على اتفاق حكومي دولي مع تنزانيا بشأن إعادة المواطنين البوروندیين من هناك.

ونلاحظ أن السلطات البوروندية تواصل اتخاذ الخطوات اللازمة للإعداد للحدث السياسي الرئيسي في البلد، أي الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والإقليمية التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠٢٠. وقد اتُفق على الجدول الزمني للانتخابات، وتجري مراعاته، وخُصصت أموال للانتخابات من الميزانية الوطنية، ويستمر ازدياد قائمة الأحزاب السياسية المسجلة للمشاركة في الانتخابات. ورحبنا بالاجتماعات التي عقدها النائب الأول لرئيس بوروندي، ووزير الداخلية مع الأحزاب السياسية والزعماء الإقليميين في آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر، بشأن التحضير للانتخابات. وغمرنا شعور خاص بالارتياح لمشاركة ممثلي أحزاب المعارضة، بما في ذلك المؤتمر الوطني من أجل الحرية، في الاجتماعات. ونعتقد أيضا أن حملة التوعية التي يقوم بها رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات مفيدة، ونحث قيادة بوروندي على مواصلة هذه الجهود.

وفيما يتعلق بحوادث العنف المفصلة في التقرير، أود الإشارة إلى أنه توخيا للمزيد من الوصف الموضوعي الحالة، قد يكون من المناسب الإشارة إلى الإحصاءات ذات الصلة في سياق الحالة، والنظر فيها، بدلا من وصف الانتهاكات الفردية لحقوق الإنسان، وهو النهج الذي من شأنه أن يجعل الاتجاهات الحالية تبدو أقل كآبة.

إن السبب الرئيسي للنزاع بين القوى السياسية في بوروندي لم يعد نقطة خلاف منذ وقت طويل، في ظل تصريحات الرئيس نكورونزيزا المتكررة بأنه لن يترشح في الانتخابات المقبلة، في حين يعتزم الحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، الإعلان عن مرشحه في مطلع عام ٢٠٢٠. ويسرنا أن الحكومة البوروندية اتخذت خطوات لإقامة حوار مع المعارضة، وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماعات التي عقدت في نيروبي وبوجومبورا مع ممثلي تجمع المعارضة في المنفى، المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي واستعادة سيادة القانون.

وندعو مرة أخرى إلى احترام سيادة بوروندي. إن الاتحاد الروسي يعارض بشكل قاطع التدخل في شؤونها الداخلية، ولا سيما في سياق الانتخابات. ونعتقد أن أكثر ما تحتاجه حكومة بوروندي الآن هو دعم جهودها على الجبهة الاجتماعية – الاقتصادية. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوات المتخذة استنادا إلى نهج التشكيلة القطرية التابعة للجنة بناء السلام بشأن دعم تنفيذ خطة بوجومبورا للتنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨–٢٠٢٧. ونرى أن إحراز مزيد من التقدم في هذا الاتجاه يمكن أن يساعد في استعادة المساعدة الاقتصادية إلى بوروندي في توافق كامل مع النداءات التي تم التعهد بها في مؤتمري قمة الاتحاد الأفريقي في نواكشوط في تموز/يوليه ٢٠١٨، وفي أديس أبابا في شباط/فبراير من هذا العام، ولا سيما بالنظر إلى أن زملاءنا الأفريقيين يعتبرون أن التدابير المتخذة لممارسة النفوذ الاقتصادي على بوجمبورا مساوية للجزاءات.

وبوجه عام، ما زلنا نعتقد أن تركيز مجلس الأمن المكثف والمتواصل على بوروندي له نتائج عكسية، وأن الوقت قد حان لرفع ذلك من جدول أعمال المجلس المثقل فعلا.

السيد إيسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تود جمهورية غينيا الاستوائية أن تشكر السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام، على تقريره المفصل عن آخر التطورات في بوروندي. كذلك نشكر السفير يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطته الإعلامية المفيدة. ويسرني أيضا أن أرى أخي السفير ألبرت شينغيرو، الممثل الدائم لبوروندي، معنا هنا اليوم.

ونقدر جهود وعمل الميسر والوسيط فيما يتعلق بالمحادثات طوال عملية الحوار بين الأطراف البوروندية، ونأمل أن يواصل

الرئيس موسيفيني، رئيس جماعة شرق أفريقيا، الأعمال التي يقوم بها.

وتقدر غينيا الاستوائية كثيرا روح المصالحة والتسامح التي تتجلى حاليا في بوروندي مع عودة الزعماء السياسيين المنفيين إلى وطنهم بموجب ضمانات لأمنهم. وينبغي أن يضاف إلى ذلك اعتماد المؤتمر الوطني من أجل الحرية، وهو الحزب المعارض الجديد، بقيادة السيد أغاثون رواسا، فضلا عن العديد من المفاوضات التي تجري داخل البلد وخارجه على حد سواء، من أجل عودة المنفيين السياسيين واللاجئين؛ هذا إلى جانب الإفراج عن أكثر من ٣ ٠٠٠ من السجناء من بينهم متمردون سابقون، أثناء المظاهرات العنيفة عام ٢٠١٥، وعودة أكثر من ٢١٠ ٠٠٠ لاجئ منذ عام ٢٠١٦ بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وتدل هذه الحقائق على التطور الإيجابي جدا للحالة في البلد الشقيق في وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، نرحب بالاتفاق الموقع مع تنزانيا. وعلى نحو ما فعله الاتحاد الأفريقي، في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الثاني والثلاثين في ١٠ شباط/فبراير، يرحب وفد غينيا الاستوائية، من ثم، ترحيبا حارا بجهود بوروندي الكبيرة الرامية إلى إرساء وتوطيد الهدوء والاستقرار السياسي الذي يسود البلد حاليا، الأمر الذي أدى إلى انتخابها لعضوية مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. كما يوضح لنا ذلك أن هناك الآن عودة إلى الحياة الطبيعية في بوروندي، عقب محاولات زعزعة الاستقرار على إثر العملية الانتخابية في عام ٢٠١٥.

لقد رحبنا بالزيارة التي قامت بها إلى بوروندي السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لأفريقيا في ٣١ آب/أغسطس. ونرى أيضا أن الاجتماعات التي عقدت بين مختلف قطاعات السكان والحكومة والجهات السياسية الفاعلة وأفراد المجتمع المدني مثمرة، ونرحب بتوصياتهم إلى بوروندي بشأن تحسين العلاقات مع الأمم المتحدة وتعزيز وتنشيط الحوار بين أبناء بوروندي، وبناء السلام من خلال الدبلوماسية الوقائية. وأود الإشارة إلى أن بوروندي هي من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في بعثات السلام، حيث ساهمت بأكثر من ٦ ٠٠٠ فرد.

وأود أيضا أن أعرب عن ارتياحنا عن توفر الإرادة السياسية لدى حكومة بوروندي في الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن تمويل العملية الانتخابية، مما يثبت مرة أخرى التزامها بتلك العملية. كما يتجلى استعدادها في تعيين أعضاء جدد في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ونشر الجدول الزمني للانتخابات في ٢٨ حزيران/يونيه الذي يحدد المواعيد النهائية للانتخابات ويعالج المسائل الإجرائية الأخرى. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على أن الرئيس نكورونزيزا قرر عدم الترشح في انتخابات العام المقبل. ونشجع حكومة بوروندي على مواصلة تحسين وتدعيم الحوار الشامل بين جميع الأطراف المعنية والمهتمة من أجل إنشاء وتعزيز الآليات الملائمة لإجراء الانتخابات بطريقة سلمية وشفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع في أيار/مايو ٢٠٢٠، وفقا لاتفاق أروشا وخريطة طريق كايانزا والمبادئ والقيم الديمقراطية، وعلى رأسها احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون.

في الختام، يجب أن يواصل المجتمع الدولي بحزم دعم الحكومة وغيرها من الأطراف المشاركة بصورة مباشرة في تشجيع اتخاذ تدابير لبناء الثقة من أجل ضمان تهيئة بيئة تفضي إلى تنظيم انتخابات سلمية والوفاء بالالتزامات الدستورية وخريطة طريق كايانزا من أجل النقل السلمي للسلطة في أجواء من السلام والوئام الوطنيين، وذلك في المقام الأول عن طريق تقديم الدعم المالي إلى الحكومة لإعادة إدماج اللاجئين الذين يعودون طوعا وبشكل جماعي إلى البلد.

ونعتقد أن التطور الإيجابي للأحداث يشير إلى ضرورة رفع بوروندي من جدول أعمال مجلس الأمن. إن حكومة وشعب

بوروندي جديران بثقة المجتمع الدولي والمجلس، ولا بد من احترام السيادة الوطنية لبوروندي.

السيد ترويولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن الامتنان لمقدمي الإحاطتين على ما قدماه من معلومات اليوم. ونخص بالشكر المبعوث الخاص كافاندو على خدمته الممتازة الداعمة للسلام والاستقرار في بوروندي على مدار سنتين ونصف السنة.

نود أن نبدأ بالإشارة إلى العملية الانتخابية المقبلة مع التأكيد على ضرورة قيام الحكومة وجميع أصحاب المصلحة في البلد بتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء الانتخابات بصورة سلمية وتجنب أي احتمال لإجراء الانتخابات في مناخ التوتر أو انعدام الثقة.

ولكن ينبغي، في المقام الأول، تفادي أي احتمال لحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما تقييد الحق في حرية التعبير. ولذلك، نلاحظ بقلق تزايد أعمال العنف والتعصب السياسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك العنف الجسدي والاعتقال التعسفي وتخويف نشطاء الأحزاب السياسية والصحفيين، من بين أمور أخرى. وفي هذا الصدد، نحث حكومة بوروندي على بذل مزيد من الجهود لضمان حق جميع المواطنين في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، لا سيما فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وتعزيز الأمن المادي لمن يرغبون في ممارسة حقوقهم بحرية وعلى نحو آمن. ونحثها على إعداد إطار للتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بهدف حماية حقوق الإنسان في البلد.

ونلاحظ أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لم تشهد تحسنا ملموسا بعد، حيث سُجلت زيادات في معدل التضخم وفي العجز في ميزانية الدولة على السواء. ولذلك، نكرر الدعوة إلى مواصلة تركيز اهتمامنا على التنمية في البلد، متخذين الأولويات المحددة في خطة بوروندي للتنمية الوطنية كإطار مرجعي، وذلك بدعم من المجتمع الدولي.

ومما يدعو إلى القلق بصفة خاصة عدد حالات الإصابة بالملاريا المسجلة في البلد، حيث أُبلغ عن ٦,٥ مليون حالة خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨. كما أن عدد الوفيات الناجمة عن الكوليرا يدعو إلى القلق. ونشيد بجهود بوروندي فيما يتعلق بالتحسن الكبير في مستويات التأهب للتخفيف من حدة أي تفش محتمل لفيروس إيبولا، فضلا عن خفض معدلات سوء التغذية المزمن من ٥٦ إلى ٥٤ في المائة خلال فترة تقل عن سنتين.

وفيما يتعلق بحالة اللاجئين، وتمشيا مع الخطة الإقليمية التي أعدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لمساعدة اللاجئين البوروندیين، نؤكد مجددا أن العودة يجب أن تكون طوعية وآمنة وكريمة مع تجنب تعرض اللاجئين للضغط أو التهديد. ومن المهم التأكيد على أن حالة اللاجئين البوروندیين هي الأقل تمويلا على الصعيد العالمي في الوقت الراهن. ولذلك، نحث جميع أصحاب المصلحة في ”اللجنة الثلاثية المعنية بإعادة اللاجئين البوروندیين إلى وطنهم طواعية“ على العمل بدأب خلال الاجتماع المقبل للجنة المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر لتشجيع المبادرات الرامية إلى حماية حقوق اللاجئين والمشردين على السواء.

ونشدد على الفكرة القائلة بأن جميع الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات الإقليمية والشركاء الدوليون يجب أن تجسد فهما واضحا للتحديات التي تواجه شعب بوروندي وأن تُنفذ بطريقة تعزز أواصر الثقة المتبادلة والاحترام والتعاون الصادق والشفاف. ونشدد على ضرورة توطيد التقدم الكبير الذي تحقق من خلال اتفاق أروشا وأهميته المحورية لتحقيق الاستقرار في بوروندي.

في الختام، نود التأكيد على أن الحوار السلمي الذي يتسم بالشفافية والمصداقية ضروري لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي سيكون من شأنه تعزيز الديمقراطية وبناء السلام الدائم في بوروندي.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي، السيد ميشيل كافاندو، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، السفير يورغ لوبر، على إحاطتيهما الشاملتين للغاية. ونرحب بتقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/2019/837). ونشاطره الأمل في أن تتمكن بوروندي من تبوؤ مكانها في المنطقة والمجتمع الدولي. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للمبعوث الخاص على ما قام به من عمل قيم للغاية خلال مدة السنتين ونصف السنة الماضية. ونتمنى له كل الخير في مساعيه مستقبلا. وأود أن أدلي بالنقاط التالية ذات الصلة بالموضوع:

أولا، إن السلام الدائم في بوروندي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاحترام المتبادل والحوار الجامع والاستيعاب بما يحقق المصلحة المثلى لبوروندي وشعبها. ويشمل ذلك الحوار بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا. ونحيط علما باقتراح الأمين العام تهيئة بيئة مواتية للحوار السياسي ومواصلة دعم الجهود الإقليمية. ونؤيد دعوته إلى مواصلة المشاورات بين الأطراف البوروندية والأمم المتحدة وجماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين. فالحوار أمر ضروري حقا لبناء الثقة، بما في ذلك ثقة المجتمع الدولي. وننضم إلى الأمين العام في التشديد على أهمية تهيئة الظروف المواتية للتحضير للانتخابات المقبلة في عام ٢٠٢٠. وينبغي بذل جميع الجهود لكفالة إجراء انتخابات شفافة وشاملة للجميع.

ثانيا، تدعو إندونيسيا إلى زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى بوروندي. ومما يثير القلق أنه لا يزال هناك ١,٨ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية حاليا. ومن المتوقع عودة حوالي ١١٦ ٠٠٠ من اللاجئين البوروندیين خلال هذا العام.

يؤثر انعدام الأمن الغذائي على ٤٧ في المائة من الأسر، ١٥ في المائة منها تعاني من انعدام أمن غذائي حاد.

وكانت هناك أيضا زيادات حادة في الملاريا والكوليرا، حيث تم الإبلاغ عن أكثر من ٦,٥ مليون حالة في الأشهر الثمانية الأولى من العام – وهو رقم يمثل زيادة بنسبة ١٢٥ في المائة عن العام الماضي. من المفجع أنه على رغم هذه الزيادات فإن خطة بوروندي الإقليمية للاستجابة للاجئين هي من بين النداءات الأقل تمويلاً في العالم. إنني أحث البلدان على مواصلة دعمها والوفاء بالتزاماتها تجاه بوروندي.

ثالثا، يجب أن نضمن عدم عودة بوروندي للانزلاق في الصراع، بما في ذلك ما بعد عام ٢٠٢٠. إن الدور الذي تؤديه لجنة بناء السلام هو أمر حاسم في هذا الصدد. نحن نرحب بتوصيات لجنة بناء السلام التي تشجع بوروندي على العمل مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لتهيئة بيئة مواتية للانتخابات المقبلة، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى زيادة دعمها للمشروعات والمبادرات الرامية إلى الحد من العنف وتخفيف حدة التوتر، بما في ذلك على الصعيد المجتمعي. كما نحث الدول الأعضاء على تقديم أقصى دعم للخطة المشتركة لإعادة اللاجئين وإعادة إدماجهم لعام ٢٠١٩.

السيد دوكلوس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر المبعوث الخاص ميشيل كافاندو على إحاطته الإعلامية القيمة وعلى العمل الهام الذي قام به في السنوات الأخيرة. كما نشكر ممثل سويسرا السفير يورغ لاوبر على إحاطته الإعلامية.

تسلط بيرو الضوء على التقدم الذي أحرزته حكومة بوروندي في العمليات التحضيرية للانتخابات العامة لعام ٢٠٢٠، ولا سيما وضعها لجدول زمني مفصل للانتخابات.

ونأمل أن تُستكمل هذه الإجراءات بإجراءات أخرى لضمان أن تكون العملية الانتخابية شاملة وموثوقة وشفافة، وفقًا لاتفاق أروشا، وأن تُعيد هذه التدابير سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية في البلاد بشكل فعال. وتعتقد بيرو أنه من أجل القيام بذلك من الضروري القضاء على جميع أشكال التعصب وتوسيع نطاق المجال السياسي من خلال إتاحة المشاركة الكاملة والحرة لجميع الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية للبلاد، بما في ذلك الجماعات السياسية الموجودة في المنفى. وسيتوقف نجاح هذه الجهود إلى حد كبير على مساعدة المجتمع الدولي، وخاصةً المراقبة والدعم اللذين يمكن للاتحاد الأفريقي وجماعة شرق إفريقيا تقديمهما، وذلك لأنهما يتحملان مسؤولية أساسية في هذه العمليات.

وفي ملاحظة أخرى، تشعر بيرو بالقلق إزاء التقارير المستمرة عن انتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي وتؤكد أهمية إنشاء آليات تحقيق مستقلة. كما ندعو حكومة بوروندي إلى تعزيز تعاونها مع مختلف آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان ومع منظمات المجتمع المدني المستقلة. نحن نشعر بالقلق أيضا إزاء الوضع الإنساني الحرج في البلاد. على الرغم من إحراز تقدم نحو الوقاية من فيروس إيبولا إلا أن هناك حاجة ملحة لإجراء استجابة فعالة مع تركيز دون إقليمي بشأن زيادة حالات الملاريا والكوليرا المبلغ عنها. وعلى نفس المنوال، يتفاقم الوضع الحرج بالفعل لآلاف اللاجئين والمشردين داخليا بسبب انعدام الأمن الغذائي. نعتقد أنه من الضروري التنفيذ الكامل لخطة التنمية الوطنية لبوروندي للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٧ وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣، إذ يمكن أن يكونا من الأدوات ذات الصلة لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط والطويل في بوروندي .

نود أن نشدد على الدور الهام الذي تؤديه لجنة بناء السلام في عملية الحوار بشأن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلد، لا سيما من خلال تشجيعها للنساء باعتبارهن خبيرات في الوساطة وتسوية النزاعات المحلية. يجب قيام النساء والشباب معاً بدور أكبر في العمليات السياسية في البلاد.

أختتم كلمتي بإعادة التأكيد على التزام بيرو بتحقيق السلام الدائم في بوروندي من أجل تحقيق الاستقرار الإقليمي. كما ندعو المؤسسات المالية والجهات المانحة الدولية إلى المساهمة في تحقيق هذا الهدف.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، والسفير لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن الحالة الراهنة في بوروندي مستقرة بوجه عام. ما فتئت الاستعدادات لانتخابات عام ٢٠٢٠ في البلاد تتقدم بثبات. وقد نشرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة التقويم الانتخابي في حزيران/يونيه، بينما استكملت في تموز/يوليه قائمتها لممثلي منظمات المجتمع المدني المشاركين في الأعمال التحضيرية للانتخابات. وتم إحراز تقدم فيما يتعلق بعودة اللاجئين البوروندیين. ويبين تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/2019/837) المنشور في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر أن ٠٠٠ ٨ لاجئ بوروندي قد عادوا طوعا إلى البلد منذ ١٥ حزيران/يونيه. واستمرت الحالة الأمنية العامة في بوروندي في التحسن. يبدو أن الحكومة والشعب قد حققا إنجازات في السعي لتحقيق السلام والتنمية. ترحب الصين بتلك التطورات.

يعتمد السلم والاستقرار والتنمية في بوروندي على دعم ومساعدة المجتمع الدولي. ينبغي للمجلس والمجتمع الدولي القيام بدور بناء في مساعدة بوروندي على تحقيق سلام واستقرار

دائمين. وتود الصين في ضوء الوضع الحالي التأكيد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، يجب أن نحترم قيادة شعب وحكومة بوروندي بشأن مسألة الانتخابات. منذ نهاية العام الماضي، تحضيرا لانتخابات عام ٢٠٢٠، تعمل الحكومة البوروندية بنشاط مع مختلف الأحزاب في البلاد لإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ووضع خارطة الطريق الانتخابية، وقد وعدت مرارًا بجمع الأموال بشكل مستقل. تثبت هذه الخطوات بشكل كامل قدرة وعزم حكومة وشعب بوروندي على حل المشاكل بأنفسهم. وبما أن الانتخابات تدخل في نطاق الشؤون الداخلية لبلد ما، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم اختيار حكومة وشعب بوروندي احتراما كاملا.

ثانيا، يجب أن نواصل زيادة المساعدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد. نأمل أن يفي المجتمع الدولي والشركاء الدوليون بالتزاماتهم في الوقت المناسب عن طريق مساعدة اللاجئين على العودة إلى ديارهم ومساعدة البلد في إعادة إطلاق تنميته الاجتماعية والاقتصادية، تمشيا مع خطة التنمية التي وضعتها الحكومة البوروندية. ينبغي أن تستأنف المنظمات والوكالات الدولية ذات الصلة تعاونها الاقتصادي مع بوروندي وأن تستأنف مساعدتها الإنمائية لها في أقرب وقت ممكن. تقدر الصين وتدعم المساعدة البناءة المستمرة التي تقدمها لجنة بناء السلام والفريق القطري إلى بوروندي.

ثالثا، ينبغي النظر إلى الحالة الراهنة في بوروندي بموضوعية ونزاهة. لقد ذكرت حكومة بوروندي في مناسبات عديدة أن بوروندي لم تعد تشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين، وبالتالي ينبغي أن لا تبقى على جدول أعمال المجلس. ينبغي للمجلس أن يستجيب لوجهات نظر هذا البلد وأن يجري التعديلات اللازمة وفي الوقت المناسب وبناء على آخر التطورات حتى يتمكن من تركيز طاقته على حالات الطوارئ التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

ما فتئت الصين تدعم بنشاط العملية السياسية وإعادة البناء الوطني في بوروندي. وقد قدمنا المساعدة ضمن حدود قدرتنا في العديد من المجالات، مثل الزراعة والتعليم وبناء البنية التحتية. ونحن على استعداد لمواصلة الإسهام في السلم والاستقرار والتنمية المستدامة في بوروندي.

السيد بيكستين دو بوتسوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولاً أن أشكر المبعوث الخاص كافاندو والسفير لاوبر على إحاطتيهما الإعلاميتين بعد ظهر اليوم. بما أن إحاطة المبعوث الخاص كافاندو هي آخر إحاطة له، أود أن أشكره وأثني عليه لجهوده والعمل الذي أنجزه، والذي كان يتم في كثير من الأحيان في ظل ظروف صعبة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة للحديث عن الحالة في بوروندي في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية لعام ٢٠٢٠. نحيط علما بالتطورات الأخيرة فيما يتعلق بالإيماءات الأخيرة من السلطات للتواصل السياسي مع المعارضة، من ناحية، والتدابير التي اتُخذت لمنع ومكافحة العنف الذي يمكن أن يعرض للخطر إجراء حملة انتخابية ذات مصداقية، من ناحية أخرى.

ونود أيضا أن نبرز الطلبات التي قدمتها بوروندي إلى مختلف الشركاء الأفارقة وجماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي لتزويدها بالدعم والتدريب من أجل الانتخابات المقبلة. وترحب بلجيكا بتلك التدابير وتشجع السلطات البوروندية على مواصلة السير في هذا الطريق لكفالة أن تكون الانتخابات ذات مصداقية وشاملة وسلمية وشفافة. ويحدونا الأمل أيضا في أن تتمكن من إحراز مزيد من التقدم في المجالات التالية:

أولا، نواصل تشجيع جميع سكان بوروندي على المشاركة السلمية في الانتخابات. وفي حين قد يؤدي الإفراج عن السجناء السياسيين وفتح الفضاء السياسي والإعلامي تدريجيا دورا مهما في هذا الصدد، فإن إلغاء الإجراءات القانونية في حق القادة السياسيين وقادة المجتمع المدني الذين يريدون العودة إلى بوروندي سيمثل خطوة كبيرة إلى الأمام. ثانيا، على الرغم من أننا نشيد بالسلطات لاتخاذها تدابير لمكافحة العنف الانتخابي مؤخرا، كما قلت، لا يزال يساورنا القلق إزاء حوادث العنف التي وقعت من حين لآخر خلال هذه الفترة السابقة للانتخابات، من قبيل الحادثة التي وقعت في بوبانزا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. ثالثا، من الضروري أيضا كفالة ألا يشوب خطاب الكراهية هذه الفترة السابقة للانتخابات. ويقع على عاتق الصحفيين ووسائط الإعلام بوجه عام دور هام في هذا الصدد. ويجب عدم تقييد الحق في الحصول على المعلومات، خاصة مع اقتراب الانتخابات.

وأود أيضا أن أتطرق إلى حالة حقوق الإنسان. فمنذ قراءة تقرير الرصد الأخير الصادر عن الاتحاد الأفريقي والقلق يساورنا. ويورد التقرير عن شهر أيلول/سبتمبر تفاصيل عدد متزايد من عمليات الاختطاف والاعتداءات، التي يتسم بعضها بالوحشية، والتي يرتكبها العاملون في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والإمبونيراكور، الذين تبعث اعتقالاتهم التعسفية، لما لا يقل عن ٢٧ عضوا من أعضاء المؤتمر الوطني من أجل الحرية، بما في ذلك جميع زعماء الحزب في كاروزي، على القلق الشديد. وكذلك أُضرمت النيران في مكاتب الحزب عدة مرات.

وفي الختام، ننوه بالتطورات الأخيرة والتدابير التي اتخذتها السلطات البوروندية. وفي الوقت نفسه، يجب أن ندرك أن الطريق إلى انتخابات عام ٢٠٢٠ لا يزال طويلا. ولذلك فنحن نرى أنه من الضروري كفالة استمرار عمل مكتب الممثل الخاص، وأن تتوفر له القدرة على التواصل مباشرة مع السلطات البوروندية، على الأقل حتى حين إجراء الانتخابات. ويضطلع المكتب بدور أساسي، وقد أحطنا علما بآخر تقرير له (S/2019/837)، ولا سيما مقترحاته بشأن أنشطة المكتب من الآن حتى موعد الانتخابات.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد أننا ما زلنا على استعداد لإجراء الحوار على الصعيد الثنائي أو الصعيد الأوروبي، من أجل دعم السلطات البوروندية في إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة وسلمية وشفافة.

السيدة جانياك (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطتين على عرضيهما القيمين. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2019/837)، الذي يوفر سجلا قيّما لوقائع الحالة الراهنة في بوروندي.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، تلاحظ بولندا ظهور بعض علامات التغيير الإيجابي في البلد خلال الأشهر القليلة الماضية، ولا سيما تسجيل الأحزاب السياسية الجديدة والجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز الحوار مع المعارضة. وتلك خطوات في الاتجاه الصحيح، تمشيا مع إعلان الرئيس نكورونزيزا المتكرر أنه سيمتنع عن السعي لفترة ولاية رابعة في عام ٢٠٢٠، كما وعد الشعب البوروندي في عام ٢٠١٥. ومع ذلك يساورنا القلق إزاء التقارير الواردة عن تزايد أعمال التعصب السياسي والتخريب والترهيب المرتكبة ضد المعارضة. ونرى أن الحوار السياسي الشامل، الذي يُقام بحسن نية، هو القادر وحده على استعادة الثقة فيما بين الأحزاب.

ومع اقتراب العملية الانتخابية، تدعو بولندا السلطات البوروندية إلى فتح الفضاء السياسي وكفالة الحرية لوسائط الإعلام، فضلا عن الامتثال للالتزامات المتعلقة بالحقوق الأساسية. وفي ذلك الصدد، نرى أنه سيكون من المهم معالجة الشكوك التي أعرب عنها بعض أعضاء وسائط الإعلام فيما

يتعلق باعتماد مدونة قواعد سلوك لوسائط الإعلام مؤخرا خلال فترة الانتخابات. وفي الوقت نفسه، ندرك حاجة جميع الأحزاب، على جميع المستويات، إلى الانخراط البناء في الحوار والمشاركة في العملية الانتخابية.

وترحب بولندا بتحسن الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد وانخفاض عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، كما جاء في تقرير الأمين العام. ومع ذلك، لا يزال المجتمع البوروندي يواجه تحديات خطيرة، بما في ذلك صعوبة الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتفشي الأوبئة. ولا يزال القلق يساورنا إزاء استمرار ورود تقارير تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. وتحث بولندا حكومة بوروندي على زيادة مشاركتها في التصدي لخطاب الكراهية وإدانة جميع أشكال التعصب والعنف في البلد. وبينما نلاحظ الجهود التي بُذلت حتى الآن، تشدد بولندا على أن السلطات ملزمة بكفالة الحقوق الأساسية وحمايتها وتعزيزها، بما في ذلك حرية التعبير وحرية التجمع. ولذلك، نكرر دعوتنا الحكومة البوروندية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لاستعادة التعاون مع آليات حقوق الإنسان الدولية، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولجنة التحقيق المعنية ببوروندي التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

وإذ تضع في اعتبارها الأهمية الإقليمية للحالة في بوروندي، تؤيد بولندا بقوة جميع الجهود التي بذلتها جماعة شرق أفريقيا حتى الآن وتشجع قادتها على المشاركة عن كثب في المناقشات مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويشكّل التزام المنطقة المستمر وتركيزها على تحقيق توافق إقليمي في الآراء بشأن الحالة في بوروندي مسألة ذات أولوية.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد ميشيل كافاندو على عمله مبعوثا خاصا للأمين العام في بوروندي. ويجب أن يواصل مهمته حتى لا تضيع المكاسب التي تحققت حتى الآن. وتقدر بولندا أيضا الجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة بأكمله والمؤسسات الدولية الأخرى العاملة في الميدان لتحقيق تحسن مستدام في حياة الشعب البوروندي. ونرى أن إجراء انتخابات تتسم بالنزاهة والشفافية في عام ٢٠٢٠ في بيئة شاملة للجميع وفقا لروح اتفاق أروشا، يمكنه أن يشكّل خطوة هامة في التحول السياسي للبلد، ويمكن لشعب بوروندي أن يعول على دعمنا في ذلك الصدد.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة، وأود أن أشكر السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، على إحاطته المفصلة بشأن التطورات في بوروندي، كما أتوجه بالشكر للسفير يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام على إحاطته.

وترحب كوت ديفوار بالاستقرار الاجتماعي والسياسي السائد عموما في بوروندي والتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات، بما في ذلك منشور اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في ٢٨ حزيران/يونيه بشأن الجدول الزمني للانتخابات، الذي حدد يوم ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٠ موعدا لإجراء الانتخابات العامة.

ونرى أنه لن يتسنى ضمان مصداقية الانتخابات إلا في ظل بيئة اجتماعية وسياسية هادئة وعملية شاملة للجميع وفضاء سياسي أكثر انفتاحا. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها السلطات البوروندية لنشر الوعي بين الجهات المعنية بشأن أفضل الممارسات التي ينبغي التقيد بها أثناء الانتخابات العامة لعام ٢٠٢٠، كما يتضح من الاجتماع الذي عقد في ٢١ آب/أغسطس والذي نظمه النائب الأول لرئيس بوروندي بالاشتراك مع وزير الداخلية لقادة الأحزاب السياسية والسلطات المحلية وممثلي قوات الدفاع والأمن.

ونشجع أيضا جميع أصحاب المصلحة على دعم هذا الزخم الإيجابي ونحثهم على الانضمام مرة أخرى إلى الحوار السياسي

بين البوروندیين بروح اتفاق أروشا. وفي هذا الصدد يدعو بلدي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى مواصلة دعم مبادرات جماعة شرق أفريقيا بهدف تنشيط الحوار.

ولا تزال مسألة العودة الطوعية للاجئين إلى الوطن وعودة المشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية أحد الشواغل الأساسية للمجتمع الدولي. والحقيقة هي أنه على الرغم من الجهود المشتركة التي تبذلها السلطات البوروندية ومختلف الوكالات الإنسانية وشركاء بوروندي، فإن عدد اللاجئين في البلدان المجاورة يظل مرتفعًا حيث بلغ ٣٢٥،٦٧١ لاجئا وفقًا لتقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي نشرت في ٣٠ أيلول/سبتمبر. لذلك يرحب وفد بلدي بالاتفاق الثلاثي بين بوروندي وتنزانيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي يسّر وفقا للمفوضية، العودة الطوعية من تنزانيا لما لا يقل عن ٠٠٠ ٧٥ لاجئ بوروندي منذ توقيعه في عام ٢٠١٧، ونحث الجهات المانحة على دعم المبادرة. كما نكرر دعوتنا إلى إجراء حوار بناء بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والسلطات البوروندية بهدف التوصل إلى حل دائم لخلافاتهما.

في الختام تقدر كوت ديفوار المساهمة الكبيرة التي قدمها السيد كافاندو في تنفيذ العملية السياسية لتحقيق الاستقرار في بوروندي وتشكره على التزامه الشخصي وعلى كل جهوده خلال العامين الماضيين.

السيد الدويسان (الكويت): في البداية أتقدم بالشكر للسيد ميشيل كافاندو المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في بوروندي، كما أتقدم بالشكر للسفير يورغ لاوبر رئيس تشكيلة الأمم المتحدة التابعة للجنة بناء السلام في بوروندي على الإحاطتين القيمتين اللتين قدماها قبل قليل، وأود أن أتطرق خلال مداخلتي اليوم إلى ثلاثة مواضيع، أولا الشق السياسي، منذ آخر جلسة رسمية ناقش فيها مجلس الأمن الحالة في بوروندي (انظر S/PV.8550) في شهر حزيران/يونيه الماضي والأوضاع السياسية في جمهورية بوروندي آخذة في التطور نحو الأفضل فمنذ إجراء عملية الاستفتاء الدستوري بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨ الذي شاركت فيه أغلب الأحزاب، والحكومة البوروندية تعمل على تهدئة الأوضاع السياسية ونأمل في أن تستمر تلك التطورات الإيجابية إلى حين انعقاد الحدث الأهم وهو إجراء الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٢٠، التي نأمل أن تعقد بصورة شاملة لجميع فئات الشعب البوروندي وبمشاركة كافة الأحزاب السياسية وأن تكون انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية وتشارك فيها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بما في ذلك شريحتي الشباب والنساء.

كما أود أن أشيد بالجهود التي تبذلها حكومة بوروندي في سبيل الدفع بالعملية السياسية كاعتماد خارطة الطريق للانتخابات القادمة وتأسيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات واتخاذ قرار تمويل انتخابات ٢٠٢٠ تمويلا وطنيا كاملا ونشر الروزنامة الانتخابية بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيه الماضي، ولعل إعلان الرئيس بيير نكورزيزا عدم ترشحه في الانتخابات الرئيسية القادمة عام ٢٠٢٠، أعطى ضمانا هاما حول جدية الحكومة البوروندية في عقد الانتخابات الرئاسية بعد أشهر قليلة من اليوم وتسليم السلطة لرئيس جديد.

وفي هذا الصدد، نود أن نشيد كذلك بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا للتوصل إلى حل سلمي للأوضاع السياسية والأمنية في جمهورية بوروندي من خلال حوار شامل أساسه اتفاق أروشا.

كما نتطلع لأن تقوم الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا بتفعيل دور المجموعة والانخراط مع الحكومة البوروندية والمنظمات الدولية والإقليمية ممثلة في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وذلك لتحقيق الاستقرار المنشود في بوروندي.

ثانيا، الأوضاع الأمنية حيث اتصفت الحالة الأمنية في جمهورية بوروندي في الفترة الأخيرة بالهدوء العام وأخذت

في التحسن بالرغم من استمرار أعمال العنف وأنشطة الجماعات المسلحة.

وهنا نود أن نعرب عن بالغ أملنا في أن تستمر الحالة الأمنية في وضع التحسن التي هي عليه الآن ومنذ بداية عامنا الجاري، ونأمل في أن تغتنم الحكومة البوروندية حالة التحسن تلك والاستقرار النسبي لتكثيف جهود الحوار الوطني لجلب الأطراف السياسية كافة إلى طاولة التحاور والتفاهم خصوصا مع قرب اجراء الانتخابات الرئاسية.

ثالثا، الأوضاع الإنسانية وعودة اللاجئين، إن الأوضاع الإنسانية في جمهورية بوروندي رغم تحسنها بالمقارنة مع العامين الماضيين وانخفاض نسبة من يعانون من مشاكل الأمن الغذائي إلا أنها لا تزال حرجة خاصة في ضوء استمرار أعمال العنف والاختفاء القسري التي تمثل انتهاكا لمبادئ حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني وندعو إلى وقفها ومحاسبة مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة.

أما بالنسبة لموضوع عودة اللاجئين فنشيد بعملية توقيع اتفاق ثنائي بين جمهوريتي بوروندي وتنزانيا لإعادة وتوطين ٢٨٠ ألف لاجئ بوروندي إلى ديارهم وهنا وجب التأكيد على ضرورة تكثيف جهود وأنشطة الحكومة البوروندية الخاصة بإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للاجئين العائدين واستمرار توفير الضمانات اللازمة لعودة باقي اللاجئين إلى ديارهم ومناطقهم.

وأخيرا فإن جهود التنمية الاجتماعية والإصلاح السياسي هي عوامل رئيسية لأي حكومة ترغب في تطوير مجتمعها والنهوض به نحو مستقبل آمن، فإذا أخذنا بعين الاعتبار موجات الإصلاح والتغيير التي شهدتها منطقة وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى مؤخرا كنجاح العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوقيع اتفاق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بتاريخ ٦ شباط/فبراير الماضي وكذلك اعتماد حكومة جمهورية بوروندي بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٨ خطة التنمية الوطنية لبوروندي للعشر سنوات القادمة التي تنتهي بحلول عام ٢٠٢٧ وأهدافها مرتبطة بمبادئ التنمية المستدامة، فجميعها خطوات في الطريق الصحيح نحو الإصلاح والنهوض بالمستوى المعيشي والاقتصادي للشعب البوروندي خاصة وشعوب المنطقة عامة. لذلك نتطلع إلى أن تتوج جهود الحكومة البوروندية بعقد الانتخابات القادمة بنجاح وأن تحقق الخطة التنموية تطورا في الاقتصاد البوروندي وأن تسهم في استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والإنسانية.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أستهل بياني بشكر المبعوث الخاص كافاندو على عمله لمدة عامين ونصف في بوروندي. ونود على غرار الآخرين أن نشيد بالعمل الهام الذي قام به المبعوث الخاص ومكتبه. ويقوم مكتب المبعوث الخاص بدور أساسي في المساعدة على وضع تدابير بناء الثقة ودعم الجهود الرامية لتهيئة الظروف المواتية للحوار السياسي. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير لاوبر على إحاطته المفصلة.

وأود أن أرحب بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2019/837) الذي يقدم عرضا قيماً للحالة الراهنة في بوروندي. وتريد المملكة المتحدة أن تؤكد مرة أخرى كما فعلنا نحن وغيرنا في المجلس من قبل، أهمية التقارير المكتوبة المنتظمة المقدمة إلى المجلس بشأن الحالة في بوروندي والتي يمكن أن تسترشد بها مناقشاتنا. وبينما نتطلع إلى إجراء الانتخابات في بوروندي في شهر أيار/مايو من العام المقبل، تدعو المملكة المتحدة جميع الأطراف المهتمة في بوروندي والمنطقة الأوسع إلى المساعدة في كفالة أن تكون تلك الانتخابات آمنة وموثوقة وتعكس بالكامل تطلعات الشعب. ويجب أن يثق المواطنون في العملية الانتخابية إذا أردنا أن يقبلوا نتائج الانتخابات. وبالتالي فإن إجراء انتخابات جيدة التنظيم وذات مصداقية هو أمر حيوي لاستقرار بوروندي.

ونشجع جماعة شرق أفريقيا على مضاعفة جهودها للدفع في اتجاه إجراء حوار فعال وشامل للجميع. إن وجود خريطة طريق منسقة يمكن لجميع الأطراف دعمها والمحافظة على مكاسب اتفاق أروشا للسلام والمصالحة لبوروندي هو أمر حاسم. وندعو الحكومة والأطراف المكونة لها إلى مواصلة المشاركة في الحوار مع المنطقة، وبالتالي توجيه إشارة واضحة على التزامها المستمر بحل الأزمة السياسية الجارية. كما نحث الحكومة على الانتهاء من اتفاق مركز البعثة مع مكتب المبعوث الخاص.

ونلاحظ التحسن العام في الحالة الأمنية، لكن حوادث العنف المستمرة وانتهاكات حقوق الإنسان التي يستهدف بعضها المعارضين السياسيين تثير قلقًا عميقًا. ويسجل أحدث تقرير للجنة التحقيق المعنية ببوروندي (A/HRC/42/49) استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة في جو عام من الإفلات من العقاب والقمع المكثف للحريات المدنية. ذلك يجب أن يتوقف. ويساورنا القلق كذلك إزاء المناخ العملي لوسائط الإعلام، ولا سيما فيما يتعلق بهيئة الإذاعة البريطانية وصوت أمريكا. فالصحافة الحرة ضرورية لاستقرار بوروندي خلال العملية الانتخابية وما بعدها.

وبالانتقال إلى حالة اللاجئين، فإننا نعتقد أنه ينبغي للاجئين البوروندیين أن يتمكنوا من العودة إلى ديارهم، ولكن ذلك يجب أن يتم على أساس طوعي، مع التأكيد على كفالة أن يتمكنوا من العيش في أمان وكرامة عند عودتهم. ويجب السماح لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والجهات الفاعلة الأخرى في بوروندي برصد حالة العائدين في بوروندي، بما في ذلك إمكانية حصولهم على الخدمات اللازمة والحماية المستمرة.

وبالنظر إلى إجراء الانتخابات في العام المقبل في ظل بيئة سياسية وإنسانية هشة وما يترتب عنها من آثار على الأمن في منطقة البحيرات الكبرى على نطاق أوسع، فإن المملكة المتحدة تعتقد أن الحالة في بوروندي، لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ولذلك، فإن المملكة المتحدة تؤمن إيمانا راسخا بأن بوروندي يجب أن تظل مدرجة في جدول أعمال المجلس.

السيد ليتشارتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكر المبعوث الخاص للأمين العام ميشيل كافاندو على عمله وأعرب له عن تقديري العميق لما بذله من جهود، بما في ذلك مشاوراته الأخيرة مع قادة المنطقة في محاولة لتنشيط حوار الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا. وأرجو للرئيس كافاندو كل النجاح في مساعيه المقبلة.

عندما يأتي المرء في ذيل قائمة المتكلمين، يتمتع بقليل من المزايا. إحداها مزية القدرة على الإيجاز، إذ أن الزملاء قد تناولوا بالفعل النقاط المهمة. والمزية الثانية هي أنه عندما يقتبس الزملاء من تقرير للأمين العام، يمكن للمرء أن يتحقق من ذلك.

وفي ذلك الصدد، أود أن أعود إلى ما قاله زميلنا ممثل الاتحاد الروسي. فقد اقتبس من التقرير (S/2019/837) في القول بأن الحالة الأمنية بصفة عامة لم تتدهور، وقد كان محقا. وفي نفس الوقت، أشار زميلانا ممثلا بلجيكا وبولندا إلى الهجمات على أعضاء الأحزاب السياسية. وأود أن أشير إلى أنها اشتملت على أعمال تخريبية وهجمات عنيفة ضد مكاتب حزب المؤتمر الوطني من أجل الحرية المعارض. وقد أحرق أحد مكاتبه في نيابيرابا، مما أسفر عن خسائر في الأرواح. وقد تناول التقرير عددا من هذه الحوادث وذكرها الزملاء.

وبقراءة تلك النتائج، لا يمكننا إلا أن نشعر بالقلق لأن عدم تسوية الأزمة السياسية واستمرار تقلب الحالة الأمنية في بوروندي تسفران عن توترات قد تعرض السلام والاستقرار الإقليميين للخطر. ولذلك، فإننا نرى أن مجلس الأمن بحاجة إلى الإبقاء على بوروندي في جدول أعماله.

إن انتخابات ٢٠٢٠ ستكون بالغة الأهمية. ولن يؤدي إلى خارطة طريق تحدد السبيل إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة إلا الحوار فيما بين البوروندیين. وهذا أمر ضروري لبناء الثقة وسط السكان وتحقيق استقرار طويل الأجل. ولذلك فإننا ندعو السلطات البوروندية إلى إبداء التزام واضح في ذلك الصدد. وأود أن أعود، في ذلك الصدد، إلى جملة في بيانكم، سيدتي الرئيسة. فقد قلتم أنه ينبغي ألا تكون هناك مناطق تحظر فيها الأنشطة السياسية والأحزاب، وأود أن أشدد على تلك النقطة.

ولا يمكن حل الأزمة في بوروندي إلا بالجهات الفاعلة الإقليمية. ولذلك، فإننا نشجعها على الاضطلاع بدور بناء في إيجاد زخم جديد يفضي إلى التفاوض والحوار. ويساورنا قلق بالغ إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية المستمرة في بوروندي. ونشجع الحكومة البوروندية على التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة والجهات الفاعلة الإنسانية لزيادة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية وتسهيل تقييم شفاف للاحتياجات الإنسانية.

ونناشد جميع الأطراف المعنية أن تحترم مبدأ العودة الطوعية والآمنة والكريمة وفقا للاتفاق الثلاثي الذي وقعته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبوروندي وتنزانيا.

وفي الختام، أشكر تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، بقيادة السفير لاوبر، على جهودها الرامية إلى تحسين الحالة الاجتماعية – الاقتصادية. وستدعم ألمانيا تلك الجهود دعما كاملا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد شينغيرو (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، يهنئكم وفد بلدي تهنئة حارة شخصيا، سيدتي الرئيسة، ويهنئ بلدكم، جنوب أفريقيا، على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. لقد شكلت تجربتكم الثرية والطويلة والتزام بلدكم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي أساسا لنجاح رئاستكم، التي بدأت ببراعة في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وكذلك أرحب بحضور فخامة السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام بيننا.

وكما يعلم المجلس بكل تأكيد، فقد توصل الأمين العام ووزير خارجية بلدنا، خلال تبادل للآراء بينهما، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، على هامش اجتماعات الجمعية العامة، إلى قرار بإنهاء ولاية المبعوث الخاص في تشرين الثاني/نوفمبر. وعليه، فإنني سأكون مقصرا إن لم أشكر المبعوث الخاص على تقديمه مهنيته وخبرته الدبلوماسيتين لبوروندي والمنطقة في سياق عملية السلام في بوروندي. وبوسعي أن أقول اليوم إنه أنجز مهمته باقتدار. فهو يخلف وراءه بلدا سلميا ومستقرا وبكل تأكيد متصالحا. ومن جانبنا، نتمنى له السعادة والنجاح في كل مساعيه وجهوده الشخصية ولمصلحة المجتمع الدولي في المستقبل.

وبالمثل، لا بد لي من أن أشكر سعادة السفير يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطته وعلى كل ما قام به من أجل بوروندي فيما يتعلق بعملية بناء السلام. ونؤكد له تعاوننا الكامل.

وقبل أن أشرع في مضمون بياني، أود أن أشير مع الأسف إلى أن بعض الوفود هنا ما زالت تستخدم لغة عام ٢٠١٥ بدلا من مواكبة الأحداث في بوروندي. إنني أشجعها على مبارحة الوضع الراهن ومواكبة ما يحدث الآن في البلد.

وسيركز بياني على خمس نقاط، وهي: الحالة السياسية، التي ستهيمن عليها الاستعدادات لانتخابات ٢٠٢٠؛ والحالة الأمنية في البلد؛ والوضع الإنساني، مع التركيز بوجه خاص على عودة اللاجئين وحالة حقوق الإنسان، وكذلك التعاون بين

بوروندي والأمم المتحدة، من جهة، وبين بوروندي والشركاء الثنائيين، من جهة أخرى.

تهيمن على الحالة السياسية في البلد الأعمال التحضيرية لانتخابات ٢٠٢٠ التي تمضي قدما على نحو مرض. فالآليات الوطنية المخصصة للإعداد للانتخابات تعمل بالفعل. ومن دون أن أخوض في التفاصيل، سأذكر، بصفة خاصة، الإجراءات التالية:

أولا، اعتمدت خارطة طريق كيانزا المؤدية إلى إجراء انتخابات سلمية في عام ٢٠٢٠ عقب مشاورات واسعة جدا داخل الطبقة السياسية البوروندية. ثانيا، اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، التي تعمل بالفعل وتعقد مؤتمرات صحفية بانتظام بشأن التقدم المحرز في العملية الانتخابية بشفافية كاملة، في حضور أعضاء المجتمع الدولي المقيمين في بوجومبورا. ثالثا، القانون الانتخابي المنقح الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في نيسان/أبريل بأغلبية ١٠٥ أصوات مؤيدة من أصل ١٠٨ أصوات. رابعا، قرار حكومة بوروندي بتمويل كامل الميزانية التشغيلية للانتخابات من دون اللجوء إلى الموارد الخارجية التي، كما يعلم المجلس، غالبا ما تكون غير قابلة للتنبؤ وتتوقف على عوامل أخرى.

وكان الإجراء الخامس هو قيام اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بنشر جدول زمني للانتخابات يتضمن جميع الانتخابات المقررة لعام ٢٠٢٠ بالتفصيل. أما الإجراء السادس فكان الإعلان عن فترة تسجيل جزئي للناخبين بالنسبة لمن لم يتمكنوا من التسجيل في استفتاء ٢٠١٨. وسيتم التسجيل الجزئي للقوائم الانتخابية في الفترة من ٩ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أي بعد حوالي خمسة أسابيع من الآن.

وكما يرى المجلس، فإن البوروندیين بالفعل في عمق العملية الانتخابية لعام ٢٠٢٠، وما زلنا نتولى ملكيتها تنظيميا وماليا. وإذ نتعهد بإجراء انتخابات حرة وشفافة وسلمية، نود أن نذكر أي شخص يحاول التدخل دون دعوة صريحة إلى أن الانتخابات في بوروندي، شأنها شأن العمليات الانتخابية في أي مكان آخر في العالم، هي شأن داخلي يخص السيادة الوطنية على وجه الحصر. ولا يمكن تقديم أي دعم خارجي لهذه العملية الا بناء على طلب حكومة بوروندي ووفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولا يوجد دعم يمنح أي شخص الحق في أي تدخل من هذا القبيل.

وفيما يتعلق بتهيئة مناخ مؤات لإجراء انتخابات سلمية وشاملة، أود أن أشير، في جملة أمور، إلى توسيع الحيز السياسي في البلد من خلال الموافقة على الأحزاب السياسية الجديدة وتعزيز حرية التعبير، بدعم نشط من حكومة بوروندي؛ ثانيا، رفع تعليق الأحزاب السياسية المعارضة التي انتهكت القانون الذي ينظم عمل الأحزاب السياسية؛ ثالثا، إعلانات رئيسنا العديدة عن قراره بالتخلي طوعا عن حقه الدستوري في الترشح لخوض الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠؛ رابعا، استقبال وإعادة إدماج الأعداد الكبيرة من اللاجئين العائدين إلى بوروندي؛ خامسا، عودة الزعماء السياسيين المعارضين الذين فروا من البلاد في عام ٢٠١٥، وآخرها في ٥ تشرين الأول/أكتوبر؛ سادسا، الجهود المستمرة لعقد مشاورات سياسية بناءة في إطار منتدى للأحزاب السياسية بروح من الانفتاح والتسامح السياسي، بما في ذلك على مستوى المقاطعات والكوميونات؛ سابعا، زيادة رسائل القادة السياسيين إلى أتباعهم التي تركز على الانضباط والتماسك الاجتماعي والتسامح السياسي؛ ثامنا، قرار الحكومة بإنشاء لجان مشتركة على المستوى الوطني، بما في ذلك الشباب من جميع الأحزاب السياسية، بهدف منع العنف أثناء الانتخابات؛ تاسعا، التزام الأحزاب السياسية بالتشاور بانتظام من خلال منتدى الأحزاب السياسية بشأن جميع المشاكل التي يواجهها البلد؛ عاشرا، التصريحات العلنية التي يدلي بها مسؤولون حكوميون والتي تشجب وتدين مختلف

حالات العنف المتفرقة وتعزز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي؛ وأخيرا إصدار عفو رئاسي في بداية هذا العام عن أكثر من ٢ ٠٠٠ سجين، بما في ذلك مثيري الشغب والمتمردين من الشباب عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بموضوع الانتخابات أيضا، أود أن أبلغ المجلس أنه في مؤتمر قمة حركة بلدان عدم الانحياز، الذي حضرته ١٢٠ من الدول الأعضاء في باكو يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، دعا رؤساء دول وحكومات الحركة إلى إجراء انتخابات حرة وشفافة وشاملة وسلمية في بوروندي في عام ٢٠٢٠. وهنأوا حكومة بوروندي على الخطوات التي اتخذتها بالفعل في التحضير لهذه الانتخابات، ورحبوا بقرارها السيادي بتمويل العملية الانتخابية برمتها من الموارد الوطنية للبلد.

وعلى الصعيد القاري، هنأ مؤتمر قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي المعقود في ١٠ و ١١ شباط/فبراير في أديس أبابا حكومة بوروندي على بدء العمليات التحضيرية لانتخابات عام ٢٠٢٠، ولا سيما إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ولجنة الحقيقة والمصالحة. كما رحبت القمة بإعلان الرئيس نكورونزيزا أنه لن يرشح نفسه في انتخابات عام ٢٠٢٠، وحثت الحكومة والأحزاب السياسية على العمل معا لضمان سير الانتخابات بشكل سلس.

وفيما يتعلق بالأمن، كما ورد في الفقرة ٥٨ من تقرير الأمين العام (S/2019/837)، فقد بذلت حكومة بوروندي جهودا كبيرة من أجل تحسين الظروف الأمنية في البلد. إن الحالة في بوروندي مستقرة وهادئة وتحت السيطرة في جميع أنحاء البلد، مع استثناء ملحوظ في بعض حالات الإجرام المنعزلة، مثلما يحدث في بلدان أخرى. فمن الشمال إلى الجنوب، ومن الغرب إلى الشرق وفي الوسط، يتمتع المواطنون البوروندیون، ليلا ونهارا، بحقوقهم المدنية والسياسية في سلام. وقد رأى موظفو الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية الذين زاروا البلد مؤخرا بأعينهم كيف تم استعادة السلام والأمن في بوروندي. وتبذل جهود كبيرة في جميع أنحاء البلد للحفاظ على هذا السلام الذي طال انتظاره، أولا وقبل كل شيء من خلال تعزيز حب البوروندیين للبلد والتمسك بالمبادئ والقيم الجوهرية التي بنيت عليها أمتنا.

ووضعت خطة لتأمين العملية الانتخابية لعام ٢٠٢٠، وتنفذ برامج تدريبية في العديد من المجالات المتصلة بالانتخابات، بهدف تأمينها الشامل. واستعادة السلام والاستقرار والثقة في البلد تغير المشهد الوطني. وجميع البوروندیين، في تنوعهم الثري، يشعرون اليوم بالأمان والحماية والقدرة على المشاركة بحرية في العملية السياسية دون خوف أو قيود. ويجرى الحوار السياسي والاجتماعي في إطار من الاحترام المتبادل والتسامح وقبول المختلفين عنا.

فيما يتعلق بالأمن الجماعي، نواصل المشاركة بنشاط في مكافحة الإرهاب وفي عمليات السلام، حيث يوجد قرابة ٠٠٠ ٦ جندي في الوحدات الميدانية، لا سيما في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومشاركتنا في حفظ السلام في شتى أنحاء العالم هي وسيلتنا في ردّ الجميل للمجتمع الدولي، الذي طالما دعمنا خلال الأوقات الصعبة من تاريخنا. وينبغي الاعتراف بالقيمة الكاملة لإسهامنا الكبير في عمليات السلام ومكافحة الإرهاب وتقدير ذلك.

من حيث التنمية، فإن التحدي الأكبر الذي يواجه بوروندي اليوم هو مكافحة الفقر، العدو المشترك لجميع البوروندیين من جميع الشرائح السياسية والاجتماعية. وفي هذا السياق، انتهت حكومة بوروندي من وضع خطتنا الإنمائية الوطنية الجديدة ومدتها عش سنوات، ونحن نسعى للحصول على دعم شركائنا التقليديين وغير التقليديين في مساعدتنا على تنفيذ الخطة. ويمكن للأمم المتحدة، من خلال فريقها القطري وتشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام، أن تكون بمثابة

جسر بين بوروندي وشركائها في تعبئة الموارد اللازمة لاستكمال جهودنا الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الجديدة لبوروندي.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نرحب بالعودة الطوعية الجماعية للاجئين البوروندیين الذين فروا من البلد في عام ٢٠١٥. وإلى جانب آلاف البوروندیين العائدين دون مساعدة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بين ١ آب/أغسطس ٢٠١٧ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر – وهذا يعني أمس – تم إعادة ٧٩٣٧٥ لاجئ ينتمون إلى ٢٦ ٧٣٩ أسرة، طوعا إلى بوروندي من تنزانيا وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالأمس وصلت أحدث مجموعة وتضم ٢٥٢ لاجئا من ١٣٤ أسرة إلى كوبيرو في مقاطعة موينغا، على حدودنا الشمالية مع تنزانيا. وهذه العودة الطوعية الجماعية دليل واضح على أن السلام والوئام والثقة والاستقرار قد عادوا إلى البلد، رغم تعليقات بعض الجهات الأجنبية التي استمرت عامدة إلى تضخيم عدد اللاجئين الذين ما زالوا في المنفى من أجل إبقاء بوروندي في وضع أزمة مصطنعة والحفاظ على الوظائف.

وانتقل إلى حالة حقوق الإنسان، حيث تواصل حكومة بوروندي جهودها لتحسين حالة حقوق الإنسان من خلال عدد من الآليات الوطنية التي أنشئت، وبخاصة اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. ونتعاون تعاونا وثيقا مع الآليات الدولية المقبولة من الجميع، مثل الاستعراض الدوري الشامل، الذي يستعرض حالة حقوق الإنسان في كل دولة من الدول الأعضاء دون إفراد دول بعينها. وتعكف حكومة بوروندي على تنفيذ معظم توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وعلى سبيل المثال، تجري الحكومة بانتظام التحقيقات الحيادية والمستقلة والفعالة في الحالات التي يثبت فيها الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي تُبلغ بها دون استثناء كي يتسنى تقديم جميع الجناة إلى العدالة ومعاقبتهم وفقا للقانون على وجه السرعة.

وفيما يتعلق بإعادة بناء الثقة بين بوروندي وشركائنا الثنائيين، تسعى حكومة بوروندي إلى استئناف العلاقات السلمية مع شركائنا في التنمية، ولا سيما تلك التي انقطعت منذ عام ٢٠١٥. ونأمل في أن نشجع الشركاء التقليديين وغير التقليديين على التركيز على مستقبل بوروندي والمضي قدما معا، وتجاوز سوء الفهم الذي امتد لفترة قصيرة في عام ٢٠١٥. لقد حان الوقت الآن لإعادة بناء الثقة فيما بيننا، واستعراض الأمور التي لم يتم إنجازها ووضعها في المسار الصحيح بروح من الثقة المتبادلة. ويجب أن نعترف بالحقائق السياسية ونحول دون الانتكاس. فاستمرار المواجهات يؤدي إلى نتائج عكسية في جميع المجالات وعلى جميع الأطراف. وحكومة بوروندي، من جانبها، تؤكد مجددا استعدادها لتحسين العلاقات الثنائية مع شركائها في التنمية. وفي ضوء هذه الخلفية، بعثت سلطات البلد العليا مرة أخرى في الآونة الأخيرة سفراء إلى البلدان التي توقفت معها العلاقات الثنائية بعد عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بعلاقتنا مع الأمم المتحدة – وهذه نقطة مهمة للغاية – نرحب بالدور الذي يضطلع به فريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي في مساعدة الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية، وأهداف التنمية المستدامة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣. وتلتزم حكومة بوروندي بالعمل بصورة بناءة مع فريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الدائمة لما فيه مصلحة جميع البوروندیين. ومع ذلك، لا نزال مقتنعين بأن إبقاء الحالة في بوروندي مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن هو أمر غير ملائم وينتهك ميثاق الأمم المتحدة. فالحالة السياسية والأمنية الراهنة في البلد لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، الأمر الذي من شأنه أن يبرر إبقاء بوروندي مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ونكرر تأكيد دعوتنا المشروعة لرفع اسم بوروندي من جدول

أعمال المجلس. ومن المحتمل أن يشكّل إبقاء بوروندي مدرجة رسميا في جدول أعمال المجلس سابقةً سيئة. فعقد الجلسات غير الضرورية بشأن بوروندي، التي لا تبررها الحقائق على أرض الواقع، سيؤدي إلى زعزعة استقرار البلد بدلا من تعزيز السلام والهدوء. ويستغل بعض مثيري المشاكل ذلك لارتكاب الجرائم في الأيام التي تسبق عقد كل جلسة لمجلس الأمن.

وفي الختام، تعيد بوروندي تأكيد التزامها بالمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وعزمها على تعزيز الديمقراطية، وتوطيد السلام والأمن وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة وجامعة ودائمة بما فيه مصلحة الشعب البوروندي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.